الأهرام

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٥ اغسطس ٢٠٠١

قراءة في ملف الوظائف الجديدة والشباب العاطل !!

تقرير يكتبه:
عوني الحسيني

لا نملك أمام عدم وجود أرقام حقيقية عن حجم البطالة في مصر، وظهور ارقام متفاوتة بصورة تدعو للدهشة الا ان نحاول تحليل الظاهرة من جوانبها المختلفة. الرقم الوحيد الذي أعلنته الحكومة رسميا عن حجم البطالة هو ما قاله الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء في مجلس الشعب وهو ١,٥ مليون عاطل وسقط هذا الرقم بصورة مدوية مع اول يوم لفتح منافذ التوزيع حيث استقبلت هذه المنافذ اكثر من هذا الرقم او اقل منه قليلاً من استمارات طلب الوظائف ويؤكد عدم صحة هذا الرقم ما أعلنه د. مفيد شهاب يوم الخميس الماضي في معسكر ابوبكر الصديق بالاسكندرية حيث يتخرج سنوياً في الجامعة والمعاهد المتوسطة حوالي مليون و ٤٠٠ الف خريج وحسبنا هذا الرقم بعد استبعاد ٢٠٠ الف من مجموع المتقدمين للمعاهد والكليات سنوياً، ومع ارتفاع اعداد المتقدمين باستمارات التوظيف للمنافذ، كفت الحكومة علي الخبر ما جور، ولم تعلن عن عدد المتقدمين للوظائف والذي سيغلق الباب يوم الخميس القادم والمتوقع ان تتجاوز الاستمارات بضعة ملايين.

وبرامج التوظيف الخمسة التي طرحتها الحكومة والمتوقع لها استيعاب ٨٠٠ الف متعطل سيعملون في الجهاز الاداري للدولة بواقع ١٧٠ الف وظيفة هي بمثابة عبء جديد علي هذا الجهاز المتخم بالموظفين الذين تجاوزا الخمسة ملايين موظف الكثير منهم بدون عمل حقيقي وهم بالفعل بطالة مقنعة. اما بقية البرامج الأربعة فثلاثة منها لوزارة التنمية المحلية تستوعب حوالي ٢٥٠ الف وظيفة و ٢٠٠ وظيفة أخري للتدريب التمويلي بوزارة الانتاج الحربي.

والواضح ان برامج الحكومة الخمسة لن تستوعب الكم الهائل من الشباب المتعطل لأكثر من عشر سنوات وكانت مظاهرات المحافظات مؤشراً خطيراً لذلك.

ومع اتجاه الدولة الي الخصخصة وتصفية القطاع العام ضعفت فرص الانتاج الحقيقية التي تقدمها الدولة للشباب ولم يتبق سوي الوظائف الادارية وهي محدودة للغاية قياساً بالعدد الهائل الذي يستقبله سوق العمل سنوياً، وكان من المخطط في ظل الاتجاه الي اقتصاد السوق ان يمتص القطاع الخاص جزءاً كبيراً من هذه العمالة الشابة والمدربة، ولكن للأسف لم يقم القطاع الخاص بالمهمة واكتفي الغالبية العظمي من المستثمرين باقتناص المليارات من البنوك وتهريبها للخارج.

علي جانب آخر فان ما تدفعه الدولة من أجور ومرتبات لأصحاب الوظائف الجديدة يدور حول ١٠٠ جنيه للمؤهل المتوسط و ١٥٠ جنيها للمؤهل العالي وهذا الأجر الهزيل يدخلنا في دائرة أخري للشروعية الرشوة وتلقي الهدايا.

وفي النهاية نؤكد ان الوظائف الجديدة التي تقدمها الدولة للمتعطلين لن تحل المشكلة وانما ستظهرها اكثر بعد أن اختفت لسنوات طويلة تحت دعاوي عديدة واعتقد أن الخطوة الوحيدة في اعلان الدولة عن الوظائف انها ستمتلك رقماً حقيقياً عن عدد المتعطلين اما الوظائف الجديدة فهي ذر للرماد في العيون ولا اكثر من ذلك.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية